S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/788
25 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

إلى جانب القرار الذي اتخذه النظام الجديد بإعادة تأسيس الجمعية الوطنية، والإذن للأحزاب السياسية بالعمل (انظر رسالتي رقم 15/328/RE/96 المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، يشرفني أن أؤكد لكم الرسالة التي أوصلتها لكم عند لقائنا وهي: أن حكومة بوروندي أعلنت رسميا استعدادها لبدء مفاوضات مع الفصائل المسلحة، وعزمها على ذلك. وفي هذا الصدد، أجرى فخامة رئيس جمهورية بوروندي، السيد بيير بويويا، كمبادرة من جانبه، اتصالا هاتفيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بفخامة الرئيس موواليمو جوليوس نييريري ليؤكد له هذا القرار.

إن هذا التطور الهام جدا يوضح بجلاء أنه لم يعد هناك أي مسوغ على الاطلاق أمام مجلس الأمن، أو الأمم المتحدة، أو منظمة الوحدة الأفريقية، أو دول منطقة البحيرات الكبرى، أو أي شخص آخر يعمل بصفة مُيسِّر أو وسيط للاستمرار في إرجاء رفع الحصار الاقتصادي الذي فرض على بوروندي مما يعد، من جميع النواحي، مخالفا لميثاق الأمم المتحدة ولميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وللقانون الدولي ككل، وفي هذا السياق، وامتثالا لتعليمات حكومتي، أبعث إليكم وثيقة تتضمن سردا موجزا لما ترتب على الحصار الاقتصادي المفروض على شعب بوروندي من آثار سلبية.

وسأغدو ممتنا إذا تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نسانزي تيرنس
السفير
الممثل الدائم

250996 250996 96-25337

9625337

المرفق

جمهورية بوروندي

مكتب رئيس الوزراء

الآثار السلبية للحظر المفروض على بوروندي

بوجومبورا، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

الآثار السلبية للحظر المفروض على بوروندي

أولا - مقدمة

١ - عقب التغيير الذي حدث في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، اجتمع رؤساء دول وحكومات المنطقة دون الإقليمية (إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزائير وكينيا) في أروشا يوم ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٦ للنظر في الحالة الجديدة التي نشأت في بوروندي. وفي ختام ذلك الاجتماع، أعلنوا حظرا يرقى إلى حد الحصار التام لبوروندي.

٢ - ويرى شعب بوروندي، الذي كان يعلّق آمالا عراضا على التغيير، في هذا القرار قرارا جائرا لا مبرر له، لا سيما وأنه اتخذ في وقت تلوح فيه دلائل على عودة السلام. فضلا عن انتهاكه لجميع المبادئ الدولية المتعلقة بالموضوع. ونستطيع أن نذكر جملة من هذه المبادئ، منها حق الشعوب في تقرير المصير، والسيادة والمساواة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم استعمال القوة والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وحرية المرور والتجارة لجميع الدول، وبخاصة الدول غير الساحلية.

٣ - إن عودة الشرعية الدستورية، أي إعادة الجمعية الوطنية وأنشطة الأحزاب السياسية، والشروع في مفاوضات فورية دون شروط مع الجماعات المسلحة، هما من بين الشروط المطلوبة لرفع هذا الحصار.

٤ - لقد رفعت الحكومة الانتقالية رسميا لتوها تعليق أنشطة الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية. وعلاوة على ذلك، أعربت بالفعل عن التزامها بفتح حوار مع الجماعات المسلحة. وهذه القرارات تبطل الأسباب التي جرى التوزع بها في فرض هذه العقوبات.

ثانيا - الآثار السلبية للحظر

(أ) على الصعيدين السياسي والدبلوماسي

٥ - أدى الحظر إلى مزيد من التشدد في المواقف المتطرفة، وبخاصة من جانب المتمردين، الذين يشعرون بالدعم والتشجيع. فالقوات المتمردة تكثف هجماتها، التي تستهدف في المقام الأول الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن وغيرهم من المواطنين المسالمين، مثل أفراد الجماعات الدينية.

٦ - وحرم الحظر السلطات الحكومية من أي اتصالات سياسية أو دبلوماسية. وينطبق نفس الوضع على مواطني بوروندي، الذين تسد الطرق في وجوههم عندما يحاولون مغادرة البلد أو الدخول إليه. وعلى العكس من ذلك، فإن قادة المتمردين والشخصيات البارزة السابقة الذين يعيشون في الخارج يتنقلون في أنحاء العالم لأغراض الدعاية السياسية والدبلوماسية لزيادة عزلة البلد.

(ب) على الصعيد الاقتصادي

٧ - تتضح آثار الحظر بجلاء في جميع قطاعات الاقتصاد. إذ سينخفض الناتج الوطني بنسبة ٣٠ في المائة بالنسبة للمحاصيل الغذائية و ١٠ في المائة بالنسبة للمحاصيل التجارية و ٢٤ في المائة بالنسبة لرفع المخزونات و ٣٠ في المائة بالنسبة للصناعات التحويلية. وستُظهر موازين المدفوعات المتعلقة ببقية عام ١٩٩٦ قصورا قدره ٢٥ بليون من الفرنكات البوروندية وستتدهور الحالة النقدية للبلد. وقد بلغت نسبة التضخم فيه ٤٠ في المائة بالفعل.

٨ - وتقدر القيمة الإجمالية لخسائر الاقتصاد بما يزيد على ٤١ بليون من الفرنكات البوروندية أو حوالي ١٢٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وتبلغ قيمة الخسائر في مجالي الزراعة ورفع المخزونات حوالي ٥٠ في المائة. ومن شأن هذا أن يخفض دخل صغار المزارعين الى حد كبير مع كل ما يترتب عليه من آثار سلبية في الشروط المعيشية للسكان والأمن الغذائي.

(ج) على الصعيد الاجتماعي

٩ - تعتبر العواقب الاجتماعية الناجمة عن الحظر وخيمة للغاية. فقد قوضت قدرة الوكالات الحكومية والإنسانية، وبالتالي فإن الأطفال والنساء وكبار السن الذين يشكلون ٨٠ في المائة من السكان المتضررين هم أول من يعاني منها.

١٠ - وستؤدي الأمراض الوبائية التي كانت تصد من خلال حملات وقائية الى إلحاق أضرار لا توصف ببوروندي وبسكان البلدان المجاورة. وستتفاقم الحالة نتيجة للمجاعة وسوء التغذية.

١١ - وسيفضي الحظر الى إجبار التلاميذ والطلاب على ترك تعليمهم إما بسبب نقص إمدادات الوقود الأساسية الذي سيحول دون قيامهم بواجباتهم المعتادة أو بسبب استحالة الحصول على المعدات المدرسية.

١٢ - ويعمل عدد من الشركات التجارية على تخفيض إنتاجه أو إغلاقه كليا. ويعاني العمال من البطالة ويخسرون دخلهم وعملهم. وقامت ١٢ شركة تجارية كبرى في العاصمة بتسريح ٦٠ في المائة بالفعل من قوتها العاملة. ويمكن أن يتحول هذا في نهاية المطاف الى مصدر للقلاقل.

(د) النتيجة

١٣ - باختصار، إذا استمر الحصار الذي أمرت به بلدان المنطقة دون الإقليمية، فإن فرص تحقيق السلام والمصالحة والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي ستضمحل. وقد اقترحت الحكومة برنامجا للسلام. وتم بالفعل اتخاذ التدابير الرامية الى إحلال السلام. وهي تدابير تتماشى مع النوايا المعلنة للجهات التي بادرت بالحصار. وإذا ما أرادت البلدان المجاورة تحاشي المساهمة في تفكيك أوصال دولة بوروندي، فعليها أن تمعن النظر في مسؤولياتها وترفع هذا الحصار على الفور.

- - - - -